



لنبنى البديل

يُشكل التماسك الاجتماعي أبرز تحدي بالنسبة للمدينة و البلد. فبعد مرور 10 سنوات على الأزمة المالية و العقارية، لوحظ في مدينة بيك غياب العدالة الاجتماعية و تزايد الفوارق الاجتماعية الناجمة عن نموذج اجتماعي واقتصادي وسياسي أُسس بناءً على امتيازات أقلية مع هشاشة و تفكير غالبية المواطنين. كما ساهمت المجالس البلدية المتعاقبة، على امتداد 40 سنة، في تقوية و تعزيز هذا النموذج مما جعل من محاربة التفاوت الاجتماعي و الفقر و بناء مدينة منسجمة مطلباً ضرورياً.

و بات من الضروري توفير الظروف المناسبة لتحقيق تغيير جذري، حيث تعد انتخابات المجالس البلدية لشهر مايو 2019 فرصة لتقديم مشروع تغيير بالنسبة لمدينة بيك. و عليه فإننا نطمح لتشكيل بديل يتشكل من أحزاب اليسار ذات الإرادة في تشكيل مجلس بلدي ملتزم بجعل المطالب الاجتماعية و الوطنية بوصلة لعمله السياسي. نطمح لمجلس بلدي ملتزم مع الثقافة ذات الجذور الشعبية، مع وضع كل التجهيزات الثقافية التابعة للبلدية رهن إشارة المواطنين. كما نطمح لتشكيل مجلس بلدي يدافع على تعليم عمومي ذو جودة، بدءاً من التعليم الأولي إلى التعليم الجامعي و مجلس ملتزم مع الاقتصاد الاجتماعي و التجارة الصغرى مع محاربة الفوارق الكبرى و الامتيازات الناجمة عن العولمة التي تبخص العمال و تسيء للمدينة المدينة. نلتزم بتقديم نماذج بديلة في توفير الخدمات العمومية مع العمل من أجل تكلف البلدية بالخدمات الأساسية كالماء و جمع النفايات و خدمات الدفن.

نتعهد بتدبير إيكولوجي ملتزم بجعل بيك مدينة ذات شروط للسكن اللائق و ذات مواصفات صحية و بيئية، مع تقديم بدائل للزحف العمراني في المجال الحضري. نطمح لمجلس بلدي ملتزم بالقطع مع الأساليب السياسية القديمة و نتعهد بممارسة السياسة وفق أساليب جديدة مبنية على الأمانة و الالتزام بالمساواة و إلغاء جميع أنواع الامتيازات، مع وضع اليات المشاركة المباشرة في الحياة السياسية رهن إشارة كل المواطنين و اعتماد اليات المراقبة على مستوى التسيير .

نطمح للقضاء على جميع أشكال الميز ومناهضة العنصرية و الفاشية و التعهد بالتسيير وفق الإرادة الشعبية للمواطنين.

فغالبيتنا نطمح لتفعيل هذه البدائل و بداية مسار سياسي جديد بمدينة بيك مع الوعي بالتزامنا بما يلي:

1. التعهد بعدم التحالف و عدم إبرام موائيق الاستقرار مع أحزاب اليمين

من الواجب التعهد و الالتزام بعدم عقد أي تحالف مع أحزاب اليمين بمدينة بيك المتمسكة بزمام السلطة على امتداد 40 سنة بفضل اتفاقيات الحكم و موائيق الاستقرار التي إبرامها مع كل القوى السياسية. و قد تم إبرام هذه الاتفاقيات منذ سنة 2007 مع قوى اليسار التي أضحت تشاركها في تطبيق نفس البرنامج السياسي. و عليه فلقد بات من الضروري تفادي تكرار هذا الوضع لأن استمرار تسمك أحزاب اليمين بالحكم يضمن المصالح و الامتيازات لأقلية على حساب أغلبية المواطنين و يصعب من مأمورية إحداث أي نوع من التغيير بمدينة بيك. كما أن استمرار اليمين في الحكم و تولي الحكم بالمدينة يستوجب إخضاع نظام تسييرهم للمحاسبة . و عليه يبقى من الواجب فتح قصد الخزانات قصد الولوج لكل الوثائق الضرورية لكشف كل أشكال الضبابية و المحسوبة التي ميزت فترة حكم كل المتعاقبين على الحكم.

لقد بات التغيير و المحاسبة مطالبين عاجلين، كما حان الوقت لتقويتنا و ترك الخوف و النضال جنبا إلى جنب بدءاً من القاعدة و جعل المؤسسات في صالح الأغلبية .. لقد حان الوقت للمشي إلى الأمام و تشكيل أغلبية فائزة من الأحزاب اليسارية ذات التوجه الاستقلالي.

2. التعهد بإحداث تغيير شامل: تأسيس أول حكم لأحزاب اليسار ذات التوجه الاستقلالي بمدينة بيك

نتعهد بالعمل سوياً و بشكل جماعي على تأسيس أول حكم لأحزاب اليسار بمدينة بيك، و من أجل تحقيق ذلك لا نقتصر على طلب الاتفاق و التحالف مع أحزاب اليسار بعد الانتخابات، بل نطالب باعتماد خط سياسي من أجل تغيير شامل مبني على أسس الديمقراطية و الشفافية و المشاركة المواطنة الفعالة، إضافة إلى تحدي القيود المفروضة من طرف القوى الاقتصادية و الدولة الإسبانية. بهذا الشكل يمكننا مواصلة المسار في تطبيق تقرير المصير و تأسيس الجمهورية الكتلانية.

فالأجواء المتوترة تستوجب علينا العمل على تحفيز المواطنين قصد ضمان مشاركتهم في كل أشكال التعبئة الشعبية من أجل المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين و إرجاع المتواجدين بالمنفى مع إغلاق كل الملفات و المتابعات القضائية المرتبطة بالمسار الاستقلالي لكطالونيا.

هذا الوضع السياسي، إلى جانب مطلب و أهمية إحداث التغيير بمدينة بيك و جعلها مدينة متنوعة و متناسقة، يجعلنا مجبرين على تشكيل مجلس بلدي يضمن إدماج جميع الأشخاص الراغبين في المشاركة في هذا التغيير و ضمان تمتعهم بالراحة و الاحترام والمشاركة.

سنقوم بكل ما بوسعنا لنجعل ذلك واقعاً..

لقد أحدث الإنتخابات البلدية لسنة 2015 اهتزازاً في المشهد السياسي حيث تمكنت عدة قرى و مدن في كطالونيا من تشكيل مجالس بلدية ذات إرادة في التغيير، قبل أن تزيد المؤسسات من فرض قيودها أربع سنوات بعد ذلك وبشكل ملحوظ منا أكثر من أي وقت مضى.

فلولا الحشد الجماهيري و الخروج المنظم للشارع لما تمكنا من الحصول على الفتات من المكاسب. كما أنه خلال هذه الفترة لاحظنا كيف تمكن العصيان المدني و المؤسساتي من تجاوز كل أشكال الإملاءات.

يعتبر يومي 1 و 3 أكتوبر 2017 و المظاهرة النسائية الماضية ليوم 8 مارس من أبرز نماذج الإتحاد الشعبي من أجل المساواة و الحرية و النضال ضد القمع و التسلط، إضافة إلى وعينا المطلق بالالتزام بإستراتيجية العصيان من أجل تحقيق كل المكاسب السياسية التي تتخذ من الحرية و العدالة الاجتماعية قاسماً مشتركاً لها. فتغيير الحكم لصالح أحزاب اليسار ليس كافياً، بل نحن في حاجة ماسة لمدينة ثائرة في وجه كل أشغال الظلم، لذا نقترح أن نعمل من أجل تقوية مشروع بلدي شعبي و متعهد مع السياسات التي تضمن العدالة و التماسك الاجتماعي بالمدينة.

فلم يسبق أن شهدت مدينة بيك الشروط الضرورية الكفيلة بتجسيد وإنجاح مشروع تغيير شامل مثل الذي تقدمنا به لذا نطمح بأن نجعل ذلك ممكناً وواقعياً، كما نطمح إلى أن تساهم الإلتزامات الواردة في هذا البيان في تعزيز و تقوية ترشحنا للإنتخابات البلدية المقبلة من أجل تحقيق تغيير بالمدينة. فعلى مدار عدة سنوات ناضل عدة أشخاص باختلاق توجهاتهم السياسية من داخل و خارج المؤسسات. كما قامت بعض الأحزاب مثل خلال السنوات "لاكوب" "كابجيرم" بوضع أسس مسار سياسي جديد بمدينة بيك. كما نجحنا في تغيير عدة أشياء بمدينة بيك بالرغم من القيود التي يفرضها العمل من داخل . و حالياً نريد المشي بخطى إلى الأمام كما نريد الفوز والوصول إلى الحكم وفق وجهة نظر خاصة و اعتماداً على ممارسة سياسية مختلفة عن ممارسة الأحزاب التقليدية.

و عليه نوجه نداءً عمومياً لكل الأشخاص الذي يشاركوننا نفس الإلتزامات و الأهداف الواردة في هذا البيان قصد الإنضمام والمشاركة في هذا المشروع. لقد حان الوقت للمضي نحو الأمام و إزاحتهم من الحكم و تحقيق تغيير شامل. لقد حان الوقت للوصول للريادة بالنسبة للأشخاص الراغبين في القضاء على الفقر و الفساد .

لقد حان الوقت لإقحام الأشخاص و الأحياء و الجمعيات و التجمعات الشعبية في قلب السياسة البلدية. لنبني
البديل الفائق و لنصل إلى الحكم.